

Center  مركز
مركز أزا
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies



المرصد شؤون عربية

2016/05/29 م

1437 هـ - 2015 م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

- 3 مصدر أردني: "حل الدولتين" مصلحة أردنية.. ولا نفي من "إنزعاج" الدولة من سلوك "البعض الخفيف".....
- 3 حركة النهضة تقفز خارج الباخرة المثقوبة للإخوان
- 5 الفلوجة بين القصف الأمريكي والقصف الطائفي
- 6 رسالة تاريخية مهمة.....
- 7 هرمننا من أجل هذه اللحظة: الديمقراطية الإسلامية.....
- 9 محمد أحويج لـ"العربي الجديد": حفتر أصبح شبه معزول دولياً
- 10 سايكس بيكو 2.. القراءة "الإسرائيلية" لشرق أوسط جديد.....



أكد مصدر أردني مسئول مساء أمس السبت تمسك المملكة الأردنية بحل الدولتين لأن ذلك يمثل مصلحة أردنية عليا، وهو ما ينفي مزاعم تقارير صحفية حول تخلي الأردن عن هذا الخيار.

وقال المصدر، في رده على استفسارات موقع (هلا أخبار) الأردني الإلكتروني أمس السبت: "إن حل الدولتين بين الفلسطينيين والإسرائيليين فيه مصلحة أردنية ويصّر الأردن عليه"، مشددا على أن الموقف الأردني لم يتغير في هذا الصدد، وهو موقف مُعلن وصريح ولا غبار عليه، وأن عدم تكراره في كل مناسبة أردنية لا يعنى التخلي عنه.

وأضاف، "إن الأردن يتعامل بـ"وجه واحد" ولا يخفى مساعيه في إقامة دولة فلسطينية على حدود 67 وبما يحافظ على حقوق الفلسطينيين وأبرزها قضية اللاجئين ضمن الشرعية الدولية التي نصت قراراتها على ضمانها".

ولم ينف المصدر الأردني المسئول ما ورد في تقارير صحفية حول انزعاج الأردن من سلوك أطراف في السلطة الفلسطينية، وتعامل البعض بـ"خفة" و"تسرع" ضمن سلوكيات منفردة قد تصل لمرحلة تُشعر المرء بـ"الإحباط" من هذه التصرفات.. متوقعا من الفلسطينيين مزيدا من حسن النوايا وتجنب أخطاء الماضي لكي تكون العلاقة أكثر وضوحا وأكثر متانة بهدف الارتقاء لمستوى اللحظة التاريخية التي نعيشها.

وكانت تقارير صحفية قد أشارت إلى امتعاض الأردن من السلطة الوطنية الفلسطينية عندما لجأت إلى مجلس الأمن وحدها دون أي تنسيق مسبق مع المملكة التي لها مصالح عليا في القضية الفلسطينية، وكذلك موقف أطراف نافذة من الكاميرات في المسجد الأقصى.

وحول ما يتردد عن إمكانية تأثر حركة العبور على جسر (الملك الحسين الكرامة) جراء تباين وجهات النظر السياسية، شدد المصدر الأردني المسئول على أن الأردن لا يتعامل بهذا المنطق، مبينا أن المملكة كانت وستبقى على الدوام النصير للشعب الفلسطيني، ومؤكدا حرص الأردن في كل خطوة يخطوها التسهيل على الفلسطينيين وتذليل الصعاب أمامهم بكل ما يستطيع.

حركة النهضة تقفز خارج الباكورة المثقوبة للإخوان

2016\5\29

عربي 21

صلاح الدين الجورشي

يبدو أن علاقة حركة النهضة بالإخوان المسلمين وتنظيمهم الدولي قد تحولت إلى صداع مزمن بالنسبة للشيخ راشد الغنوشي وتلامذته في تونس.

لقد أدلى عشية المؤتمر العاشر للحركة بتصريح لصحيفة "لوموند" الفرنسية أكد فيه أن "النهضة حزب سياسي، ديمقراطي ومدني له مرجعية قيم حضارية مُسلمة وحدائية (...) نحن نتجه نحو حزب يختص فقط في الأنشطة السياسية".

وأضاف: "نخرج من الإسلام السياسي لندخل في الديموقراطية المُسلمة. نحن مسلمون ديمقراطيون ولا نعرّف أنفسنا بأننا (جزء من) الإسلام السياسي".

يعدّ هذا التأكيد الأول من نوعه الذي يقدم عليه راشد الغنوشي بعد سنوات طويلة كان خلالها يتجنب الخوض في هذه المسألة، أو ينفي صحتها، أو يكتفي بالتأكيد على استقلالية حركة النهضة، وبكونها تنظيما تونسيا، لحما ودما. لكنه هذه المرة أعلن بكل وضوح أن حركته ستخرج من الإسلام السياسي، أي أنها كانت داخل هذا "الإسلام"، وهي اليوم قد قررت الخروج منها، والتحرر من أسواره، وأصبحت حلا من التزاماته وتبعاته.



لم يكن بالإمكان أن يمر هذا التصريح دون أن يثير سلسلة من ردود الفعل. ومن أهم هذه الردود تلك التي صدرت من داخل الإخوان، أو من قبل بعض أصدقاء الغنوشي المطلعين بشكل جيد على علاقاته السابقة بالتنظيم الدولي.

وسأكتفي في هذا السياق بالإشارة إلى شخصيتين تعتبران من المقربين من رئيس حركة النهضة، وقد ربطته بهما صداقة وثيقة خلال فترة لجوئه القسري في بريطانيا.

ذكر صاحب قناة الحوار التميمي، أن تصريحات بعض قادة حركة النهضة "تفيد التبرؤ من جماعة الإخوان المسلمين كما لو كانت كائنا يحمل جرثومة قاتلة يخشى الناس على حياتهم من انتقالها إليهم، لدرجة أن أخويننا ذهبنا -دون ضرورة على الإطلاق وفي مخالفة صريحة لحقيقة التاريخ- ينفيان نفيا قاطعا أن حركة النهضة كانت في يوم من الأيام تنتهي إلى الإخوان المسلمين".

وذكر بأن الإخوان كانوا لأعضاء حركة النهضة "عوننا في أحلك الظروف وأشدّها"، متسائلا "ما الذي يجري يا إخواننا في حركة النهضة؟ هل تراه تحديا للسلطة بعد العودة من المنافي؟ هل تراه همس الهامسين في آذان بعضكم في منتديات تعقد هناك وهناك، أن غيروا قبل أن تتغيروا وبدلوا قبل أن تستبدلوا؟ هل هي صدمة الانقلاب على الإخوان في مصر؟ هل هو صراع من أجل البقاء، بأي ثمن وبأي شكل؟ وما قيمة البقاء إذا تخلى الإنسان عن أعز ما يملك؟".

أما بشير نافع، فقد وصف ما حدث بأنه "انعطافة أخرى" لحركة النهضة التي اعتبر أنها كانت "دائما إحدى قوى الإخوان المسلمين والتيار الإسلامي السياسي، وليس ثمة شك أن الحركة ساهمت في الجدل الفكري والسياسي داخل الجسم العام للإخوان؛ وكان لها، على الأقل في مناسبة واحدة، دور إيجابي في تحولات وتطور رؤية الجماعة، مثل بياني منتصف التسعينيات التاريخيين حول مسألة المرأة والنهج الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة".

وأكد أنه "ليس ثمة ما يدفع إلى الخجل، أو يستدعي الإدانة".

وفي محاولة منه لنسف مبررات قيادة حركة النهضة لهذه الانعطافة، ذكر أن "الخصوصية المغربية ليست في الواقع سوى أسطورة مصطنعة، وأن النهضة، كما بعض المثقفين المغربي، باتت تصدق ما يبدو أنها ساهمت في اصطناعه. أما التفسير الآخر فيقول إن النهضة التي خشيت عواقب اندلاع الثورة المضادة في صيف 2013، تختار طريق السلامة. الحركات السياسية هي، بالطبع، كائنات حية، وبعض الخشية والتحسس أحيانا ليس بالأمر السيئ. ولكن الخشية والتحسس لا يجب أن تودي بحركة سياسية، ذات تاريخ طويل من النضال والتضحيات، إلى الارتباك والتسرع".

ما ورد على لسان هاتين الشخصيتين كاف لمعرفة حجم الأزمة التي فجرها موقف الغنوشي وبعض أنصاره مع حليف سابق كان يعتمد عليه كثيرا للتخفيف من حجم العزلة التي كانت تواجهها الحركة خلال أيام الجمر.

لكن في المقابل، لا تركز العلاقات السياسية فقط على المشاعر العاطفية والرواسب العقائدية، وإنما تتأثر أيضا بالمصالح الجديدة وبالمتغيرات التي تحصل في الطريق. فموقع حركة النهضة اليوم مختلف كثيرا عن موقعها في مرحلة التأسيس أو مرحلة "المحنة".

فهي تعدّ حاليا أقوى حزب سياسي في البلد، وفي الوقت ذاته يسكنها هاجس الخوف من أن يتم عزلها من جديد وإعادتها إلى أسوار المطاردة والإقصاء. وهي إذ سبق لها أن رحبت بصعود الإخوان إلى موقع الحكم في مصر، وظنت بأن ذلك من شأنه أن يوفر لها حليفا استراتيجيا هاما، لكن ذلك سرعان ما تبخر، وكادت الإطاحة بالإخوان تجرف وراءها حركة النهضة وتقضي على الفرصة التاريخية التي توفرت لها.



فاليوم الإخوان المسلمون حركة ضعيفة ومطاردة، يتوجس منها الجميع، إلى جانب كونها قد فشلت في اختياراتها وفي إدارتها للحكم. هكذا يفكر العديد من قادة حركة النهضة في تونس، وفي مقدمتهم راشد الغنوشي، الذي يعتقد أنه ليس من المنطقي أن يبقى على حركته فوق مركب يغرق. وما حصل في تونس مرشح لكي يتكرر في دول أخرى. فباخرة التنظيم الدولي لم تعد صالحة للركوب.

الفلوجة بين القصف الأمريكي والقصف الطائفي

2016\5\29

الدستور

ياسر الزعترية

الأمريكان يقصفون الفلوجة من الجو، بينما يدير سليمان عمليات القصف من الأرض؛ (القصف بالأسلحة، والقصف الطائفي بالخطابات والتحريض)، عبر مليشيات صنعها بيديه. وفي الخلفية خامني يخطب ضد أمريكا، ونصر الله وأتباعه وعدد لا يحصى من قادة المحور "الخامني" يتحدثون عن عمالة من يسمونها الجماعات التكفيرية لأمريكا. مشهد سوريالي بامتياز، يفضح ما يجري في المنطقة، ويكشف حقيقة العدوان الإيراني الطائفي على غالبية الأمة.

هل يعني هذا الكلام وقوفا إلى جانب الطرف الآخر في معركة الفلوجة، أعني تنظيم الدولة؟ سيجيب السفهاء بنعم على الفور، في سياق من التهم الجاهزة، لكن ذلك لن يمنعنا من قول الحقيقة، ولا من رفض الهجوم وإدانته؛ هو الذي يجري وسط عمليات تحريض طائفي بشع، لن نتوقف قبل أن تدمر المدينة وتستبيح أهلها، كما فعلت في ديالى وبلد وبيجي والرمادي وغيرها من المناطق.

لم يكن هناك تنظيم داعش في سوريا حين وقف أولئك إلى جانب الطاغية وهو يقتل الناس في الشوارع لستة شهور، ولم يكن هناك تنظيم داعش في اليمن، حين دفعوا أدواتهم الحوثيين إلى سرق ثورة الشعب بالتعاون مع الطاغية الذي ثار الشعب ضده وخلعه، وكان يمكن أن يفعل أكثر لولا المواقف الخليجية.

في العراق، كان تنظيم داعش في حالة أفول، وتحول إلى تنظيم سري مطارد ليست له أرض يسيطر عليها، فيما ذهب العرب السنة إلى الانتخابات بكل قوة، وحقت قائمتهم المرتبة الأولى، فجاء رد المالكي عليهم مزيدا من الطائفية والإقصاء بدعم إيران، فلم يكن أمامهم سوى العودة إلى السلاح من جديد، لا سيما حين رد على اعتصاماتهم السلمية بالسلاح أيضا.

الحلف الإيراني يريد الناس بلا ذاكرة، وبالطبع لكي ينسوا خلفيات ما يجري، أما الأسوأ، فهو أنه يريد لهم بلا عقل، لكي يصدقوا مقولة عمالة "التكفيريين" لأمريكا، بينما هو يلتقي معها ضدهم في وضح النهار؛ في سوريا والعراق، وتتحدى رموز ذلك الحلف أن يأتونا بتصريح ضد مليشيات سليمان، ومن ضمنها حزب الله، وما تفعله في سوريا والعراق.

من يستمع إلى خطابات التحريض الطائفي ضد الفلوجة، ومن يرى سليمان يدير المعارك، ومستشارو حزب الله يشاركون باعتراف نصر الله.. من يرى ذلك كله، سيدرك أن هذه ليست معركة دولة ضد تمرد مسلح، بل هي معركة طائفية بامتياز لا صلة لها برفض الإقصاء والتكفير، فضلا عن الحرص على الإسلام والمسلمين كما تزعم.

تنظيم داعش لا يمثل الغالبية التي تواجه عدوان إيران؛ لا في العراق ولا سوريا ولا اليمن، وإن كان له حضور ما ردا على جنون الطرف الآخر، لكن سليمان ونصر الله و"أبو عزرائيل"، و"المهندس"، والمالكي وأضرابهم يمثلون إيران ومشروعها، وهنا الفارق الكبير الذي يتعامى عنه كثيرون.

ليست هناك معركة متكافئة في الفلوجة بحضور الطيران الأمريكي، وعشرات الآلاف من المقاتلين الذين يهاجمونها، ومن الطبيعي أن تنتهي بدخول المدينة بعد أسابيع أو أقل أو أكثر، لكن ذلك لن يحل المعضلة، وقد أثبتت أحداث الشهور الأخيرة أن أزمة العراق أكبر بكثير من الحرب على تنظيم داعش. إنها أزمة بلد تسيطر عليه طبقة سياسية فاسدة تتمتع بحماية إيران،

وهي التي اضطرت الشيعة أنفسهم إلى أن يصرخوا في الشوارع "إيران بره بره". ينطبق ذلك على عموم هذا الحريق في المنطقة، والذي لن يهدأ قبل أن تعيد إيران النظر في مجمل سياستها، وتقبل بحجمها الطبيعي، بعيداً عن غرور القوة والغطرسة.

رسالة تاريخية مهمة

2016\5\29

العربي الجديد

محمد أبو رمان

إقرار مجلس شورى حزب النهضة في تونس ورقة فصل الشأن الدعوي عن السياسي، والتحوّل نحو حزب مدني سياسي؛ بمثابة رسالة تاريخية مهمة في مضمونها وتوقيتها، على أكثر من صعيد، بما يتجاوز الحالة التونسية إلى العربية عموماً. على صعيد الحركات الإسلامية؛ ما حدث يؤكّد على نجاح الخط البراغماتي الإصلاحي في تجنب العثرات التي وقع فيها الخطّ التنظيمي الذي حكم جماعة الإخوان المسلمين، في أكثر من دولة عربية، وتحديدًا في مصر، مما أدى إلى انزلاق تلك التجربة إلى "الفخ" الذي نصبه لها الجيش، وانعكس ذلك على الثورة المصرية نفسها، فانتكست التجربة الديمقراطية هناك. تؤكّد هذه الخطوة، أيضاً، على أنّ المسار الناجع هو الفصل بين الدعوي والسياسي، والتحول الجوهرية المطلوب في أيديولوجيا الحركات الإسلامية، من حركات احتجاجية شعاراتية إلى أحزاب برامجية، ومن حركات شمولية تخط بين الدعوي والسياسي والاجتماعي إلى أحزاب محترفة العمل السياسي.

ماذا يعني ذلك؟ يعني، بوضوح، أنّ ثمة فرقاً جوهرياً بين عمل الإمام والخطيب والداعية وعمل السياسي المحترف، بين محدّدات الدعوة وشروطها ومتطلبات السياسة، بين مواصفات عضو التنظيم السري الأيديولوجي، ومواصفات الحزب المسيس البراغماتي، بين الأهداف المثالية العليا والشروط السياسية الممكنة.

تلك نقلة نوعية في منطق العمل الإسلامي ومساراته، وستكون لها تداعيات كبيرة، في مرحلة لاحقة، فخلال العقود الماضية، حُكم العمل الإسلامي بالتردد والجدل حول القبول بالديمقراطية، وبإدمان العمل التنظيمي وتفضيل السرية على العلنية، وبالخلط الكبير بين منطق الدعوة والسياسي، وهو ما أثر كثيراً على مدى نضوجه في الجانب السياسي والحزبي أولاً، وعلى حتى قدرته على تطوير خطابه الدعوي، باستقلال المجتمع المدني وعبره ثانياً.

يمثل نجاح التجربة التونسية نموذجاً مهماً للإسلاميين، تحديداً في المشرق العربي، الذين استولى المشهد المصري على زوايا الرؤية الكاملة لهم، وأصبحوا يدركون أنّ العمل السياسي يقوم على الاحتراف والذكاء والمهارة. وهو درسٌ لإمكانية إيجاد الحليف "العلماني"، وضرورة التحوّل والتطوّر نحو الاندماج الكامل بالهّم الوطني والسياسي الداخلي، وصولاً إلى ما يمكن أن نسميه "مرحلة ما بعد الإسلام السياسي"، أي إعادة تعريف الأهداف النهائية وهيكلتها، بما ينسجم تماماً مع القبول بالديمقراطية والتعددية والقيم التي تقوم عليها.

في المقابل، الرسالة التاريخية الثانية المهمة هي للأنظمة العربية المحافظة التي عملت على صوغ الثورة المضادة للربيع العربي ودعمها وتدشينها، وحاولت، في الأعوام الماضية، ضخّ حجم كبير من الدعاية الإعلامية والسياسية لتشويه قيم الربيع العربي، وترويج أنّه جرّ الولايات والمصائب على الشعوب والمجتمعات العربية، وأتى بداعش والتطرف والراديكالية والفوضى.

وعلى المنوال نفسه، اختزلت دعاية الثورة المضادة الربيع العربي بحركات الإسلام السياسي، وقامت، بعد مصر، بالعمل على الزجّ بها في البوتقة نفسها، وإلغاء أية مساحةٍ للتمييز والفصل بين السلمي والعنيف، بين الإصلاحي والراديكالي.

عملت أجندة الثورة المضادة على الربط بين "الإخوان المسلمين" وإخوانهم من التيارات الإسلامية السلمية التي أعلنت قبول اللعبة الديمقراطية من جهة، وحركات داعش وأنصار بيت المقدس والقاعدة من جهة أخرى، باعتبارهم جميعاً (سلميين وجهاديين) "وجهين لعملة واحدة". ما حدث في تونس من نجاح مبدئي، وتحولات لدى حزب "النهضة"، تمثّل رداً صارماً ومجلاً

على دعاية الأنظمة العربية ضد الربيع العربي أولاً، وفي اختزال الإسلام السياسي عموماً بالتطرف والعنف والإرهاب. بل على النقيض من ذلك، يمثل التدهور الذي يحدث في مصر حالياً، على أكثر من صعيد، دلالةً ساطعةً على فشل الثورة المضادة، وتهافت حججها وادعاءاتها، وآخر ذلك تقرير لمنظمة العفو الدولية، يؤكد أنّ هنالك انهياراً كبيراً يحصل في أوضاع حقوق الإنسان في مصر.

النجاح الذي حققته الثورة التونسية، ثم الذكاء الذي حكم حزب "النهضة" الإسلامي، والنقلة النوعية الأخيرة في خطاب هذا الحزب، كل ذلك بمثابة مداميك لنقطة تحول جديدة في المتغيرات الإقليمية، ودليل واضح للشعوب على أنّ البديل عن الديمقراطية هو إما ما يحدث في مصر أو سورية، وليس العكس.

هرمنا من أجل هذه اللحظة: الديمقراطية الإسلامية

2016\5\29

الحياة

جمال خاشقجي

هل يعود الفضل في إعلان حركة النهضة التونسية التزام الديمقراطية الإسلامية والتخلي عن الإسلام السياسي والفصل بين الدعوي والسياسي لرئيسها راشد الغنوشي؟ أم أنه التطور الطبيعي للحركة الإسلامية والذي ستنتهي إليه كل حركة مماثلة؟ أميل إلى الإجابة الثانية، فالحركة الإسلامية وعمرها يقترب من القرن، هي جزء من عالم إسلامي تغيّر ولا يزال يتغيّر بحكم الحداثة ومفهوم الدولة الحديثة ذات الحدود والسيادة والمواطنة، بالتالي لا بد من أن تتغيّر مثلما تغيّر الوطن.

والحق (وسيتخلف معي كثيرون هنا) أن الحركة أكثر تقدمية من الأنظمة، وتغيّرت أكثر مما تغيّرت الأنظمة، فمظاهر الحداثة التي اتسمت بها الجمهوريات العربية، كالدستور والبرلمان وعلمانية وتحديث المجتمع، مجرد «منظرة» لنظام مملوكي عمره ألف سنة، يقوم في جوهره على مبدأ الاستئثار بالسلطة، فلم يكن حسني مبارك أو صدام حسين يختلفان كثيراً عن أي سلطان مملوكي منشغل بالحكم وتثبيتته، ومن ثم توريثه لابن أو شقيق.

سبق العسكر «المماليك الجدد» محاولة تغيير حقيقية، قادتها نخبة حاملة من المتعلمين في إسطنبول أو أوروبا، حاولوا تغيير بلدانهم حديثة التكوين، والتي لم تعرف غير التبعية لسلطان بعيد، فلا يعرفون غير واليه والإقطاعيين الذين يجمعون له الضرائب، إلى دول حديثة تشبه الدولة الأوروبية الحديثة، معظم أفكار النهضة العربية تشكّلت خلال تلك الفترة، بما فيها تلك التي أثرت في الحركة الإسلامية، أسئلة الديمقراطية والإسلام طرحت، والتوفيق بين الشريعة والقوانين الحديثة، والأقليات والمواطنة، وكثير من الإجابات أتت من فقهاء وجدوا أنه من الضرورة التوفيق بين التحولات الجذرية الحاصلة والإسلام حرصاً على الأخير، وكان هناك أيضاً من رفضوا بشدة كل المحاولات التوفيقية، اختار البعض الابتعاد عن السياسة، بل حتى تحريم العمل بها، كان مهرباً مريحاً لهم، مقاومة أخرى جاءت من الإقطاعيين القدامى وتحالفوا مع الفقهاء المتشددين، ولكنهم لم يقدموا حلاً مقنعة، البعض الآخر اختار الحكم أو الوزارة، وكانت فرصته أفضل من غيره بحكم الثراء والتعليم، فاستغلها لمصالح خاصة، كان يمكن لهذا الحراك الذي لم تشهد الدول العربية والإسلامية مثله منذ ألف عام أن يثمر عن توافق بين الإسلام والديموقراطية في دولة حديثة، ولكن ضعف بنية هذه المشاريع الحديثة سهّل على العسكر الانقضاض عليها مجهزين أول حركة نهضوية عربية معاصرة وقبل أن تكتمل، خصوصاً في مصر والعراق وسورية وليبيا وتونس واليمن، فكانت هذه الدول أول ما اكتسحت رياح التغيير التي ضربت العالم العربي قبل خمسة أعوام.

زعم العسكر أن لديهم مشروعاً للنهضة، والتحرير، والعدالة، والتصنيع والتعليم، ولكن ما لبث أن انهار لافتقاده المقومات الأخلاقية، بعدما اختاروا عدم إصلاح النظام السياسي الديمقراطي الذي ثاروا من أجل إصلاحه، واستبدلوه بنظام خاؤه أساسه الاستخبارات والبطش، فجمدوا أو شوّهوا عملية التحول الديمقراطي لأكثر من نصف قرن.

مشروع الإسلام السياسي، بدأ بحلم نوستالجي يدور حول إعادة الخلافة، إذ اعتقدوا أن فيها السر لعودة عز المسلمين ووحدهم، ولكن كلما امتد نشاطهم في العمل العام انتبهوا إلى استحالة ذلك، نتيجة حالة الانهيار التي تعيشها أوطانهم، من فقر وضعف، وهيمنة أجنبي، وفساد، وأصبحوا واقعيين أكثر، ولكن كانت واقعية متدرجة وعبير مراحل، بحثوا عن فرص إقامة نموذج إسلامي إقليمي يحيون فيه حكم الشريعة المهددة، ويطبّقون عليه أفكارهم في التربية والتعليم، ألفوا مزيداً من الكتب التي توفق بين الديمقراطية والإسلام، تسأل بعضهم هل ندمقرط الإسلام أم نؤسلم الديمقراطية؟ اكتشفوا لاحقاً أن لا هذا ولا ذلك ممكن، مزيد من الواقعية، الراحل محفوظ النحناح في الجزائر طرح نظرية «الشوراديموقراطية»، لم تعش الفكرة أبعد من تصريح أو اثنين قالهما، دخلت السلفية على الخط، وأعدت الجميع إلى مربع الأسئلة الأولى، هل يجوز التصويت على الشريعة وهي أمر إلهي فتكون عرضة لاختيار أو رفض البشر؟ بدت حكومات العسكر مستعصية على التغيير، وأنها واقع لا مفرّ منه، يعيشون في ظلها، فخفضوا من سقف مطالبهم، يكفي إدخال الشريعة في الدساتير، انشغل الإخوان بهذا مع الرئيس السادات فاستجاب لهم، فكان الجدل حول هل تكون المصدر الأساس للتشريع أم مصدراً للتشريع، ثم انتبهوا أن لا فرق بين هذا أو ذلك، فالحكم أقوى من الدستور، والرئيس وحزبه وحكومته والمقربون هم أصحاب القرار الأخير، في الحرب والسلم، والسياسة والاقتصاد، والتعليم، والمصالح والمزايا والعلاقات الخارجية، وكل شيء.

سنوات تمرّ، يتغير فيها المجتمع، وأوطانهم، حروب وهزائم، تزداد ضعفاً وهشاشة بينما العالم يتطور ويقوى، يرون أن الديمقراطية هي سمة الدول الناجحة حتى خارج أوروبا التي صنعتها، بعيداً حتى كوريا واليابان والهند، لم يعد من المقتنع القول إن الديمقراطية فكرة غربية، ذلك الغرب الذي احترينا معه لقرون فنرفض أفكاره.

خلال ذلك الزمن الطويل، المملوء بالإخفاقات على مستوى الوطن، وكذلك الحركة، وألم المعتقلات، وعجز الجميع عن تحقيق التغيير الذي بدأ قبل مئة عام، كانت هناك تجربة «إسلامية» تشكلت في تركيا، بدأت من قاعدة «أعوذ بالله من الشيطان ومن السياسة» إلى الدخول المتدرج فيها، وإخفاق يتلو إخفاقاً مع إصرار وتكيف إلى قاعدة «يمكن الدولة أن تكون علمانية، ولكن قادتها غير علمانيين»، والتي صاغها رئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب أردوغان لإخوان مصر، حين زارهم وهم في الحكم، ولم يأخذوا بها.

تلك الدولة العلمانية والتي يحكمها غير علماني نجحت في تركيا، وتجاوزت الإشكال الشرعي المتوارث، وأصبحت نموذجاً للإسلاميين، فأضيف نجاحها إلى تلك المتغيرات التي عاشتها الأوطان والمجتمعات المسلمة طوال القرن، فكان لا بد أن تتغير الحركة الإسلامية إذا أرادت الاستمرار، فعلت ذلك بهدوء في المغرب، وبصخب في تونس، وعجز عن ذلك آخرون، إما لعجز فهم، وإما لأن البيئة المحيطة بهم لم تتغير بما فيه الكفاية، فمن شروط التغيير أن يكون في بيئة ديموقراطية كما سبق القول.

بالتأكيد للزعامات دورها، فالغنوشي مفكر إسلامي متقدم فكراً على نظرائه منذ زمن، وبالتالي لا بد من الاعتراف بدوره، وأردوغان تركيا وبن كيران المغرب لهما كاريزما الزعامة الجماهيرية، وفي طبعهما الإقدام، فنجحا في قيادة حزبهما لهذه القفزة الكبيرة.

المصريون، يجب أن يعترفوا بأنهم ضيعوا فرصة كبيرة، لقد عاشت الديمقراطية هناك أكثر من سنتين تبحث عن يحمها، فانشغلوا بقضية الهوية، والاستثناء بالحكم، بينما كان عليهم بناؤها وتعميق جذورها أولاً قبل الإدارة والتمكين وخطط التنمية ومشروع النهضة والإصلاح الاقتصادي والتعليمي وأي شيء آخر، فالإجابة عن معضلة تداول السلطة هي نصف الطريق لنهضة الجميع وليس جماعتهم وحدها، وهو ما فعله الغنوشي، استقرت الديمقراطية في بلاده، وبات هو وحزبه «الديموقراطي الإسلامي» مستعدين للقفز على السلطة في الانتخابات المقبلة.

أخيراً، لو حضرت المؤتمر لسألته، هل نستمر بإطلاق لقب الشيخ عليك أم السيد الرئيس؟

دعا النائب الثاني لرئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، محمد سعد أحويج، الدول العربية إلى عدم التدخل في الشأن الداخلي الليبي، واعتبر أحويج في مقابلة مع "العربي الجديد"، خلال حضوره المؤتمر العاشر لحركة النهضة في تونس، أنه "لا يوجد دعم عربي حقيقي لليبيا، وأن الدعم يقتصر فقط على الدول الكبرى التي لها علاقة بالوضع في ليبيا".

وقال أحويج "نحن لا نريد من الدول العربية سوى عدم التدخل في شؤوننا"، لكنه عاد وأشار إلى أن "مواقف الدول العربية في شمال أفريقيا، خصوصاً تونس والمغرب والجزائر، تُعدُّ إيجابيةً ولها موقف واضح، فهي مع الاستقرار ومع السلم والاتفاق السياسي". وأضاف أن "لقطر موقف جيد مما يجري في ليبيا وهي داعمة للعملية السياسية وحكومة التوافق، وتقوم بدور إيجابي في هذا الشأن". لكن أحويج رأى "أن موقف الإمارات تحديداً لا يزال موقفاً سيئاً، إذ تتدخل في الشأن الليبي وتموّل بعض الجماعات ووسائل إعلام ومحطات مرئية موجهة إلى ليبيا".

من جهة أخرى، قال أحويج إن قائد ما يُعرف بـ"عملية الكرامة"، اللواء الليبي خليفة حفتر، قد أصبح شبه معزول من المجتمع الدولي، وتراجع تأثيره بعد الاعتراف الدولي بحكومة الوفاق الوطني، مضيفاً أنه حاول أن يروج لنفسه في بنغازي لمدة عامين لكنه فشل في النهاية، لا سيما أن بنغازي عانت ولا تزال تعاني من ممارساته. وتابع أحويج أن حفتر يدعي حالياً أنه انتصر في مدينة درنة، لكن هذا الأمر لم يتحقق، فيما بدأ المجتمع الدولي يتحسس خطورة حفتر على العملية السياسية.

في هذا الصدد، لفت أحويج إلى تصريح لرئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الإيطالي، بيير فرديناندو كاسيني، الذي حذّره من وضع خليفة حفتر على قائمة العقوبات إذا استمر في عرقلة العملية السياسية، على غرار ما حصل مع رئيس حكومة الإنقاذ خليفة الغويل ورئيس مجلس نواب طبرق (المطعون بشريعته من المحكمة الشرعية) عقيلة صالح.

ونفى المسؤول الليبي وجود قوات غربية تقاتل على الأرض في ليبيا، لكنه أقرّ فقط بوجود مستشارين عسكريين من عدد من الدول الغربية، منها الولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا، وتنحصر وظيفتهم في تقديم الدعم والاستشارات الفنية واللوجستية. ورفض رفضاً باتاً الحديث عن وجود تدخل عسكري غربي في ليبيا، مؤكداً أن هذا البلد ليس بحاجة لمثل هذا التدخل ولن يطالب به.

وحول طلب رئيس حكومة الوفاق الوطني، فائز السراج، من المجتمع الدولي رفع حظر السلاح عن ليبيا، والذي فرضه مجلس الأمن الدولي، يجيب المسؤول الليبي أن هذا المطلب يأتي في إطار قرار أصدره مجلس الرئاسة، المتمثل بإنشاء الحرس الرئاسي، والذي ستكون مهمته حماية الوزارات والمؤسسات العامة ومحطات الكهرباء والماء. لهذه الغاية طالب السراج برفع الحظر لكي يتسنى توفير المعدات الفنية واللوجستية والأجهزة العسكرية المتطورة للحرس الرئاسي، الذي تم إنشاؤه بموجب البنود المنصوص عليها في الاتفاق السياسي، بانتظار تكوين الجيش الوطني.

في هذا السياق، اعتبر أحويج أن هناك ثلاثة تحديات تواجه ليبيا في المدى المنظور، تتمثل أولاً في القضاء على البؤر الإرهابية في عدد من المدن الليبية، كما يجري حالياً في معركة سرت، حيث من المحتمل النجاح في القضاء على هذه البؤر في المدينة خلال الأيام المقبلة. أما التحدي الثاني فيتلخص بحل مشكلة مدينة بنغازي، والحسم فيها وإنهاء الصراع مع اللواء خليفة حفتر. في حين أن التحدي الثالث يتخذ طابعاً اقتصادياً، إذ انخفض الإنتاج النفطي الليبي نحو الثلث، وانخفضت أسعار البترول ووصلت إلى 40 دولاراً، وهو ما أثر سلباً على الوضع المعيشي للمواطنين. وكشف أحويج في هذا الإطار عن محاولة حكومة الوفاق رفع التجميد عن الأموال الليبية في الخارج من أجل تحريك الاقتصاد الليبي وتوفير لقمة العيش للمواطنين.

مرت 100 عام على اتفاق "سايكس بيكو" ذلك الاتفاق الدبلوماسي البريطاني الفرنسي الذي قسم بموجبه الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ تتبع لهذه الدول.

وأصبحت هذه الاتفاقية واحدة من الأسس الرئيسية لتشكيل منطقة مألوفة منذ الحرب العالمية الأولى، فإن ذلك يواجه حاليا تهديدا خطيرا؛ حيث شكلت القوتان العظميان آنذاك النظام السياسي في الشرق الأوسط بكافة مكوناته.

ويتناول سياق هذا المقال الذي نشر عبر وسائل إعلام عبرية، الماضي والحاضر وفرص التوصل إلى اتفاق على النجاة من العواصف السياسية الراهنة في المنطقة، وقد قام الباحثون في نهاية المقال على كتابة توصية واحدة وهي "يجب على إسرائيل أن تكون مستعدة لوضع الأفكار من أجل حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، لأنه عندما يحين الوقت سيكون النظام قد خلق "سايكس بيكو" جديد، فمن المرجح أنه سوف يتضمن إشارة إلى هذه المسألة أيضا".

قسم الترجمة والرصد في "المركز الفلسطيني للإعلام" تابع ما كتبه الباحثون "ايتمار رابينوفيتش وروبي سبال وعوديد عيران" من معهد الأمن القومي الصهيوني تحت عنوان "مائة عام على اتفاقية سايكس-بيكو التحديات الحالية".

أصول اتفاق سايكس بيكو الملامح الرئيسية / إيتمار رابينوفيتش

مصطلح "سايكس بيكو"، بشكل بسيط ودقيق يشير إلى اتفاق تم توقيعه في مايو 1916 بين الدبلوماسي البريطاني السير مارك سايكس الذي خدم خلال الحرب، ودبلوماسي فرنسي جورج بيكو، وذلك على اقتسام الهلال الخصيب (بلاد الشام وبلاد ما بين النهرين) في نهاية الحرب العالمية الأولى بعد تهاموي الدولة العثمانية شريك ألمانيا في الحرب، وقد خططت بريطانيا وفرنسا لتقسيمها بينهما والسيطرة والتأثير على المنطقة، كما تم وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية.

وأضاف رابينوفيتش؛ ووفقا للمصالح الاستراتيجية لبريطانيا وفرنسا فإن الدعوى التاريخية جعلتا لهما وضعا خاصا في بلاد الشام، وتقرر أن بريطانيا ستحصل على منطقة بلاد ما بين النهرين والجسر البري للبحر الأبيض المتوسط، في حين أن فرنسا سوف تحصل على الجزء الأكبر من لبنان وسوريا.

ويؤكد رابينوفيتش على أن "اتفاقية سايكس بيكو" كانت واحدة من الاتفاقيات الدبلوماسية السرية التي أجريت في جميع أنحاء الشرق الأوسط خلال الحرب، وكان يرافق بريطانيا وفرنسا آخرون من ذوي الأطماع في المنطقة "روسيا وإيطاليا" فضلا عن سلسلة من الإجراءات والالتزامات البريطانية اللاحقة، بما فيها وعد بلفور.

على الرغم من هذه التغيرات وغيرها، فإن مصطلح "سايكس بيكو" يشير إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط برمتها، وفي الواقع فإن النظام السياسي الذي انبثق في المرحلة الأخيرة من الحرب والدبلوماسية التي تلت ذلك، كان مختلفا تماما عن الواقع الذي يتصوره سايكس بيكو:

1- فلسطين: أصبحت كلا ضفتي نهر الأردن منطقة خاضعة تحت الانتداب البريطاني (بالنيابة عن عصبة الأمم).

2- في إطار الاتفاق بين رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج ورئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو فإن شمال العراق والموصل تم نقلها من منطقة السيطرة الفرنسية لتكون تحت السيطرة البريطانية وشملت مملكة العراق.

3- وكجزء من هذا الاتفاق، أعطت بريطانيا فرنسا مطلق الحرية في المنطقة المخصصة لها، وفرنسا من جانبها قامت بتوسعة أراضيها على حساب لبنان وسوريا وقسمت سوريا لعدة مناطق.

4- أنشأت المملكة المتحدة "إمارة شرق الأردن" من أجل استرضاء عبد الله، وفي وقت لاحق تم تخفيض مساحة فلسطين الانتدابية.

5- إعطاء الحدود الإسكندرونية بين تركيا وسوريا وضعا خاصا، ونقل في نهاية المطاف من فرنسا إلى تركيا عشية الحرب العالمية الثانية.

ويشير إيتامار راينوفيتش؛ إلى أنه تم تأسيس الدول العربية حسب هذه الطريقة - العراق وسوريا والأردن ولبنان- أصبحت جزءا من الدول العربية الكبرى، ومعظمها لم يكن لديها صلة باتفاقية سايكس بيكو، وإذا نظرنا للوراء؛ تستطيع أن ترى في سلسلة من الإجراءات والأحداث إلى أن هذا أفضل تعبير عن البصمة الاستعمارية الأوروبية، سوريا والعراق ولبنان من الأسماء التاريخية والجغرافية، اتصالها قليل على أرض الواقع.

وحسب الكاتب الصهيوني، فقد شكل إنشاء لبنان الكبير خطأ فادحا، مما قوض تماسك ومرونة الكيان اللبناني، فأصبحت سياسة "فرق تسد" وتم تشجيع الأقليات في سوريا، الأمر الذي شكل عقبة رئيسية أمام نمو الكيان السوري، وهناك خطأ آخر هو عدم استخدام مساحة واسعة على جانبي نهر الأردن أدى إلى إنشاء فصل واضح بين الكيان العربي واليهودي، وكذلك ترك الأكراد بلا أرض، وتفاقت هذه النقاط السيئة بسبب تأثير القومية العربية والذي انتشرت وعمت جميع هذه الدول العربية، ومع ذلك فإن الحاجة لتلبية مجموعة متنوعة من بلدان المشرق العربي، وعقد هذا النطاق من خلال بناء نظام سياسي تعددي في قلب العاصفة الحالية.

الوضع القانوني لاتفاقية سايكس بيكو/روبي سابل

يقول روبي سابل: تعريف اتفاقية سايكس بيكو بين بريطانيا وفرنسا في عام 1916 هو الأثر المكاني لبريطانيا وفرنسا في الإمبراطورية العثمانية، وفي الوقت نفسه اتفاق ملزم قانونيا في المملكة المتحدة وفرنسا، ولكن صلاحيته مشروطة فقط بين الحلفاء الذين شاركوا في هزيمة العثمانيين، وحقيقة أنه كان سريا وليس بالضرورة أخذ بعين الاعتبار رغبات السكان المحليين، الذي لم يؤثر على طبيعة الاتفاق أو يشترط بموجبه موافقة القانون الدولي.

ويضيف الباحث؛ كجزء من الإطار الفني لمعاهدة سيفر (1920) ولوزان (1923)، فإن تركيا تخلت لبريطانيا وفرنسا عن جميع المطالبات بأراضي الإمبراطورية العثمانية خارج حدود تركيا الحديثة، وبريطانيا وفرنسا لهما الحق القانوني للتدخل في هذه المناطق، اتفاق عام 1916 لم يحدد بالتفصيل حدود المناطق المعنية، ولكن في وقت لاحق وقعت سلسلة من الاتفاقيات في عام 1922 و 1923 من قبل البريطانيين والفرنسيين لتحديد حدود فلسطين (التي تشمل الأردن اليوم)، لبنان، سوريا والعراق، وهو القرار الذي تمت الموافقة على حدوده الإقليمية من قبل عصبة الأمم، على الرغم من وجهة النظر القانونية بأن القرار ملزم حتى دون موافقة عصبة الأمم.

ووفقا للقانون الدولي الحديث الذي ينص تلقائيا على أن ترث البلدان الجديدة الحدود التي تم إنشاؤها أولا وقبل الاستقلال- مبدأ الحيازة الجارية - وتقدم هذه القاعدة أيضا لإسرائيل وجيرانها مصر والأردن اتفاقات سلام فيما بينهم، وينبغي للبلدان الجديدة الخالية أن توافق على تغييرات في الحدود الاستعمارية، ولكن في حالة عدم وجود مثل هذا الاتفاق - تظل الحدود الاستعمارية القديمة افتراضية.

هل هناك فرصة لسايكس بيكو لشرق أوسط جديد؟ / عوديد عيران

الحروب الأهلية التي تفشت في السنوات الأخيرة في العديد من البلدان العربية في الشرق الأوسط، إلى جانب صعود حركات تعتمد في الغالب على "التطرف الإسلامي"، شكل تحديا للبنية السياسية الراهنة في المنطقة وسيادة الدولة، ومن غير

المرجح أن يكون قادرا على استعادة النظام القديم، في ضوء الحقائق العرقية والدينية يتطلب تغيير نظام جديد أكثر تمثيلا، على الرغم من أهميتها في نفس الوقت لتجنب خلق دول صغيرة، لديها القدرة من الحد الأدنى على البقاء على قيد الحياة اقتصاديا وسياسيا.

يقول الباحث عوديد قد تضطر إلى الجمع بين إعادة رسم الحدود وهياكل سياسية جديدة، لم تستخدم كمنطقة اتحاد/كونفدرالية، ومع ذلك وعلى غرار الأقليات والحركات لم يصل القتال فيما بينها للاستعداد الدائم للنظر في الترتيبات السياسية الجديدة في حدودها الجغرافية ناهيك عن التعادل، ولعل الوقت لم يحن بعد وربما غير مرغوب فيه لعقد جلسة استماع علنية لاستبدال الحدود الحالية من النظام القديم للحكومة المركزية، وبالمثل فإنه سيكون عديم الفائدة للقوات المحلية في الشرق الأوسط للعودة بالوضع الذي كان قائما قبل الحرب.

ويضيف الباحث؛ المسرحية من ممثلين اثنين في القوى الخارجية؛ والذين يلتقون سرا ويقسمون المنطقة بين بلديهما عند التوقيع على الاتفاقيات الدولية، فمن الضروري المبدئي أن يكون اتفاق من حيث المبدأ حول تغير هيكل في المنطقة بين اللاعبين الرئيسيين من خارج المنطقة، سوريا والعراق يمكن أن تصبح كونفدرالية من دون تغيير الحدود الخارجية الحالية، وسيكون من الضروري لمنع اللاعبين الإقليميين في محاولة لتخريب الخطوط العريضة لهذا الاقتراح، كجزء من جهودها لتحريض القوى الخارجية ضد بعضها البعض، وترك المنطقة في حالة من الفوضى، وبالتالي فمن الضروري الحصول على فهم واسع واتفاق عام بين الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، عندها فقط سوف تنضم إلى الدول الرئيسية في المنطقة - مصر والسعودية والأردن وإيران وتركيا - وهذا سيتطلب عدد قليل من اللاعبين المحليين لإعطاء الموافقة على المخطط.

وأكد الباحث على أن الاختلافات التي حصلت ما بين 1916 و 2016 يمكنك تحديدها بشكل واضح في عدم وجود قوة خارجية يمكنها فرض النظام - حتى ولو وافق عليها المجتمع الدولي، وهذا يعني عدم الاستعداد من اللاعبين الرئيسيين من خارج المنطقة لنشر قواتها في المنطقة، وهو ما يعني اتخاذ إجراءات كبيرة، ومع ذلك منع وصول الأسلحة إلى أيدي المنظمات التي تعارض التسوية السياسية، ووقف المتطوعين الجدد الذين ينضمون للقوات المحلية، وتدمير مخزونات الأسلحة والذخيرة، كما أنه من الممكن أيضا تحفيز الاستعداد للنظر في حلول وسط، ربما كان من السابق لأوانه إعلان "سايكس بيكو" جديد، ولكن قد حان الوقت للاعبين دوليين لمناقشة مخطط محتمل لنظام جديد في الشرق الأوسط، مثل استخدام الأجزاء ذات الصلة وإضافة قائمة جديدة لهم، ومن أجل الاستجابة للتغيرات التي حدثت في القرن الماضي.

الزاوية الإسرائيلية الفلسطينية

فمن الواضح أنه في إطار البحث عن نظام إقليمي جديد، فإن المجتمع الدولي لا يمكنه تجنب معالجة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لقد أحدث انهيار النظام القديم في المنطقة الرئيسية في الشرق الأوسط إنشاء تأثيرات متناقضة حول المآزق بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ لا شك أنه من الصعب أن نتصور حكومة إسرائيلية تحمل المخاطر والظروف الإقليمية الحالية، ولكن التقلبات الحالية قد خلقت فضاء جديد للأفكار وحلولاً مبتكرة، كل من الإسرائيليين والعرب يجب أن يتذكروا أن سايكس بيكو كان قراره من القوى الخارجية التي تدخلت في المنطقة، بعد مائة عام تواجه شعوب المنطقة فرصة لتشكيل تاريخهم.

تم بحمد الله
